مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٤٩**

الثلاثاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ١١/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسى)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد كبغلى
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكى
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد تشن شو
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد هاينبيكر
	مالي	السيد توري
	ماليزيا	السيد حسمى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
	ناميبيا	السيدة أشيبالا – موسفى
	هولندا	السيد شيفرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩).

تقرير الأمين العام عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (S/2000/1196).

00-80464 (A)
0080464

افتتحت الجلسة الساعة ٣٥/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2000/1196)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل يوغوسلافيا يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب بمعالي وزير الشؤون الخارجية الاتحادي ليوغوسلافيا، السيد غوران سفيلانوفيتش.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد سفيلانوفيتش (يوغوسلافيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الوثيقة S/2000/1196.

يستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية من السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأعطيه الكلمة.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): كما أشرتم لتوِّكم يا سيدي الرئيس، معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر، الذي يقدم عرضا شاملا للتطورات التي جرت في كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إبّان الأشهر القليلة الماضية.

ولقد تمثّل أهم التطورات التي استجدت في غضون هذه الأشهر الثلاثة الماضية في إجراء الانتخابات البلدية، التي شارك فيها ما يقرب من ٨٠ في المائة من الناخبين الذين لهم حق الاقتراع. بيد أن صرب كوسوفو، كما يدرك أعضاء المجلس، لم يشاركوا في الانتخابات، وكانت مشاركة الغجر والأتراك إما منخفضة أو لا تكاد تذكر. وكانت مشاركة الأقليات الأخرى مشجعة بدرجة أكبر، ولا سيما بين طائفة بوشناق كوسوفو والطائفة الغورانية.

وقد صدّق الممثل الخاص للأمين العام، السيد برنار كوشنر، على نتائج الانتخابات في ٢٧ بلدية من بلديات كوسوفو التي يبلغ عددها ٣٠ بلدية. وفاز التحالف الديمقراطي لكوسوفو في ٢١ من هذه البلديات الـ ٢٧، بينما

فـاز الحـزب الديمقراطـي لكوسـوفو في البلديـات السـت الأخرى. والبلديات المستثناة الـتي لم يتسـن التصديـق علـى الانتخابات فيها هي البلديات الثلاث التي تقطنـها أغلبيـة مـن صرب كوسوفو، وهي ليبوسافيتش وزوبين بوتوك وزفيكان. وقد عيّن الممثل الخاص مجالس بلدية في هذه المناطق. وجرى انتقاء ممثلي صرب كوسوفو من شتى الأحزاب السياسـية، ولكنهم يشملون أيضا عـددا من الشخصيات المستقلة. وقد تم إحراز قدر كبير من التقدم في إقامة مجالس بلدية قـادرة على أداء مهامها.

ويشـير تقريـر الأمـين العـام إلى أن التغيـيرات الـتي طرأت على الحكومة في بلغراد قد أثّرت على الحياة السياسية في كوسوفو. فعلى حين أعرب قادة كوسوفو من الألبان عن ترحيبهم بهذه التغيرات بوصفها إسهاما إيجابيا، بدا لهم فوز الرئيس كوستونيتسا بمثابـة خطر يتـهدد تطلعـاتهم المعروفـة بالنسبة للإقليم. ومن دواعي الأسف أن هذا التصور قد يزيد من تطرف بعض العناصر القومية من ألبان كوسوفو، وقد يزيد من تعرُّض أقليات كوسوفو للخطر، الأمر الذي اتخذت البعثة، بالتعاون مع قوة كوسوفو، بعض الخطوات لمواجهته.

وتركّز البعثة على مكافحة العنف النابع من دوافع سياسية، وقد أنشئت فرقة عمل مشتركة بين البعثـة وقـوة كوسوفو لمكافحة العنـف السياسـي. وشـهدت الفـترة الـتي سبقت الانتخابـات انخفاضا ملحوظا في مستوى العنف ذي الدوافع السياسية. بيد أن عدد الهجمات قد عاد للأسف في الفترة التي أعقبت الانتخابـات إلى مسـتوى يمـاثل المسـتوى الذي بلغته في منتصف صيف هذا العام.

وثمة حادث يثير قلـق بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتة في كوسوفو وهو تعرض منزل الممثل الأقدم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في كوسوفو، السفير فوتشيكفتش عضو لجنة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للتعاون مع بعثة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو، إلى هجـوم بالقنـابل، مما أدى إلى وفـاة حـارس صـربي وجـرح ثلاثـة آخريـن. وفي اليـوم التـالي قتـل أيضـا أحـد كبـار السياسـيين في التحـالف الديمقراطي لكوسوفو.

ومـا زال الشـاغل الأساسي بالنسبة لحقوق الإنسـان في كوسـوفو هـو توفـير قـدر واف مـن الأمـن لأقليـات كوسوفو. فبينما إنخفض عدد الحوادث الكبيرة بالنسبة لبعض الأقليات مثل الروما في كوسوفو، فإن الحالة بالنسـبة لأقليات أخرى ما زالت محفوفة بالمخاطر أو أنهـا تـردَّت في الواقـع. وعلى سبيل المثال اغتيل أربعـة مـن الاشـكالية العـائدين في منطقـة متروفيتشا في أوائل تشرين الثـاني/نوفمـبر. وتواصـل البعثة اتخاذ تدابير لتحسين حالة الأمن في المجتمعـات المحليـة للأقليات، بتسيير دوريات مشتركة من البعثة وقوة كوسوفو وتوصيل خط هاتفي للطوارئ.

وقد أكـد الأمـين العـام علـى أنـه يجـب ألا يسـمح للمتطرفين بأن يقوضوا المنجزات التي تحققت حتى الآن من حيث توفير الأساس لإقامة استقلال ذاتي ذي شأن وحكـم ذاتي وفقا للقـرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويتوقـف الاسـتمرار في تنفيذ قدر كبير من الحكم الذاتي على وجود الأمن واحترام حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية. ولا يمكن الوفاء بأي من هـذه الشـروط مـا لم يلتزم زعمـاء كوسوفو والسكان بوجـه عام بضمان التمسك بهما.

وأود أن أنتقــل الآن إلى الحالــة في وادي بريســيفو. ففـي منتصف تشرين الثـاني/نوفمـبر حـدث تصعيد للمجابهـة المسلحة بين قوات الأمن الصربية ومـا يسـمى بجيش تحريـر بريسيفو وميدفيدا ويويانو فاك في منطقة الأمان البرية المتاخمة لكوسوفو. وتسببت هذه الصدامات في تدفق ما يقـرب مـن ٠٠٠ ٥ شـخص مـن المشـردين داخليـا مـن المنطقـة إلى داخـل كوسـوفو. ورغـم أن عـدد المشـردين يمكـن اعتبـاره صغـيرا

نسبيا، فإن آثاره المحتملة على السلام والاستقرار في المنطقة خطيرة إلى حد بعيد.

وردا على ذلك، واصلت قوة كوسوفو والبعثة العمليات داخل كوسوفو لمزيد من الردع والتعطيل للجماعات العرقية الألبانية المتطرفة بما يمنعها من القيام بأنشطة مسلحة في وادي بريسيفو. وقد جمعت هذه العمليات بين الجهود السياسية والعسكرية من أجل تخفيض التوتر في منطقة الأمان البرية. وتضمنت عناصر العملية، ضمن ما تضمنته، استدامة الضغط السياسي على ألبان كوسوفو السياسيين الذين قد يمارسون بعض الضغط على الجماعات المسلحة الألبانية المتشددة؛ وتكثيف عمليات الاستطلاع على طول الحدود الشرقية لكوسوفو؛ وتنظيم عمليات مكثفة في كوسوفو لردع أي محاولة لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية إلى وادي بريسيفو.

وتواصل البعثة إحراز مكاسب مثيرة للإعجاب في مجال تطبيع الحياة في كوسوفو. وتستمر إعادة تجديد مؤسسات الرعاية الصحية. وقد تم تحصين ما يقرب من ٧٠ ٠٠٠ طفل ضد شلل الأطفال. وتم ترميم ما يزيد على ١ ٠٠٠ مدرسة منذ أيلول/سبتمبر الماضي. وما زال العمل مستمرا أيضا لإصلاح شبكتي الكهرباء والإمداد بالمياه في كوسوفو. وفيما يتعلق بشبكات الإمداد بالمياه، فإن ٨٠ في المائة من سكان المدن في كوسوفو يحصلون الآن على مياه معالجة بالكلورين. ومقارنة بذلك، كانت نسبة من يحصلون على مياه معالجة بالكلورين في منتصف عام ١٩٩٩، عند إنشاء البعثة، ٣٠ في المائة فحسب.

وعلى الجبهة الإنسانية، من المقدر أن عدد الأسر المعرضة لمواجهة ظروف البرد القارس في فصل الشتاء قد يصل إلى ٢٠ ٠٠٠ أسرة إذا لم تزود بالفحم وخشب التدفئة. والعمل جار على قدم وساق لتوفير المواقد الشتوية والبطاطين وغير ذلك من المواد غير الغذائية مثل الفحم وخشب التدفئة. ويجري أيضا توفير مهاجع في الملاجئ في القرى والمدن.

وقدر مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام أن مهمة تطهير كوسوفو من الألغام وغيرها من الذخائر ينبغي أن تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ولهذا أعد المركز استراتيجية خروج لنقل المسؤوليات إلى الهيكل الإداري المؤقت المشترك.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى الحادث الذي وقع في نهاية الأسبوع الماضي في ليبوسافتش في شمال كوسوفو. وكان ذلك مساء ١٦ كانون الأول/ديسمبر عندما توفي صربيان كوسوفيان وأصيب آخران بجراح خطيرة، وأحرق مركز شرطة ليبوسفتش البلدي بالكامل. وقد نجم العنف عن حادث اعتقل فيه صربي لقيادته السيارة وهو في حالة سكر والشروع في قتل ضابط من شرطة كوسوفو، ومن ثم تجمع حشد أمام مركز شرطة ليبوسفتش وطالبوا بالإفراج عن المقبوض عليه. وفي الأحداث التي تلت ذلك، أخذ سبعة جنود بلجيكيين من قوة كوسوفو كرهائن ثم أطلق سراحهم فيما بعد. وحاول الحشد الدخول عنوة إلى المخفر. وألقيت القنابل الحارقة على مخفر الشرطة وتحطمت ثلاث سيارات تابعة لقوة كوسوفو وسيارة تابعة لشرطة كوسوفو. ورد أفراد المفرزة البلجيكية في قوة كوسوفو بإطلاق القنابل المسيلة للدموع وطلقات التحذير.

كما ذكرت لتوي، توفي صربيان من كوسوفو خلال هذا الحادث، أحدهما متأثرا بجراح طلقات نارية والثاني قيل إنه مات بنوبة قلبية. وبدأت بعثة الأمم المتحدة تحقيقا حول هذا الحادث وحول وفاة الصربيين. ومنذ ذلك الحين ظل الوضع في المنطقة هادئا، وتأكد ذلك من التقارير الأخيرة التي تلقيناها.

ختاما، أود أن أشدد على أنه بينما تم إرساء كثير من الأسس اللازمة لتطوير كوسوفو مستقبلا، فما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ويبرز اندلاع العنف الذي تحركه أسباب سياسية، علاوة على الحوادث التي وقعت في وادي بريسيفو وفي ليبوسافتش، هشاشة الوضع والحاجة إلى استمرار تقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي للبعثة ولعملها. وسيتسم هذا الدعم بأهمية حاسمة مع استمرار البعثة في تنفيذ نتائج الانتخابات البلدية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي ومع زيادة مشاركة السكان المحليين في هيئات الإدارة المؤقتة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية الاتحادي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

السيد سفيلانوفتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): نظرا لأنني أخاطب مجلس الأمن للمرة الأولى، فإنني أنتهز هذه الفرصة لكي أهنئكم سيدي، على توليكم الرئاسة. كما أعرب لكم عن اقتناعي بأن المجلس سيواصل الاضطلاع بمهامه على نحو مثمر وبناء في ظل قيادتكم المقتدرة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد السيد هادي العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

لدى تناول القضايا قيد البحث اسمحوا لي أن أذكِّر بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، خلال الأسابيع الماضية، خاطبت مجلس الأمن في عدة مناسبات، واسترعت انتباهه إلى الحالة الخطيرة في جنوب صربيا، وعلى الأخص في منطقة الأمان البرية، التي تشمل أراضي بلديات بويانوفاك وميدفيدا وبريسيفو الصربية. ويتوقع الممثلون رفيعو المستوى لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومتها من المجتمع الدولي ردودا على هذه الأحداث في المنطقة، وفقا للالتزامات التي تعهد بها مجلس الأمن في قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق كومانوفو التقني – العسكري، لحماية وتأمين الحدود الإدارية لكوسوفو وميتوهيا ومنع الإرهابيين المسلحين الألبان من دخول المنطقة، وهم السبب الأساسي في التوتر الحالي.

منذ ١٠ حزيران/يونيه، ارتكب الإرهابيون الألبان أكثر من ٤٠٠ اعتداء مسلح على أفراد الشرطة اليوغوسلاف والسكان المقيمين في المنطقة، مما أدى إلى مقتل ١٩ شخصا منهم ١١ ضابط شرطة و ٨ مدنيين، وجرح ٣٩ ضابط شرطة وثلاثة مدنيين.

وقد دخل المنطقة أكثر من ١ ٠٠٠ إرهابي من كوسوفو وميتوهيا مجهزين بأسلحة ثقيلة، ولا يزالون هناك. وهم يمثلون خطرا كامنا بالنسبة لرجال الشرطة اليوغوسلاف المجهزين بأسلحة خفيفة، وهي الأسلحة الوحيدة المسموح بها في المنطقة وفقا للاتفاق التقني لضبط الأمن في المنطقة. وتتعرض سلامة وأمن المواطنين للهجوم، والطرق الرئيسية في جنوب صربيا مهددة باستمرار، بينما نجد عشرات الألوف من الصرب الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا قريبا من المنطقة معزولين عن بقية صربيا.

والأعمال التي يقوم بها الإرهابيون الألبان تزيد من التحريض على التطهير العرقي لبقية الصرب والسكان الآخرين غير الألبان، وتشكل عائقا ضخما لعودة الصرب المشردين داخليا من كوسوفو وميتوهيا وتعوق أيضا جهود المجتمع الدولي والحكومة الديمقراطية الجديدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتطبيع الحالة في كوسوفو وميتوهيا.

وإن الحكومة الجديدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تقيم سياستها على التعاون البناء والحوار مع المجتمع الدولي؛ وبالتالي فإنها تعالج مسألة كوسوفو وميتوهيا بمسؤولية كبيرة والتزام ثابت بالاحترام الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والاتفاق التقني العسكري. وفي مواجهة تصاعد العنف في المنطقة وحقيقة أن العنف أصبح

عملا يحدث يوميا في كوسوفو وميتوهيا، لا تزال الحكومة اليوغوسلافية تلتزم بالحوار وتسعى إلى حل سلمي ودبلوماسي للمشكلة. ومن سوء الطالع، أن هذا الالتزام من جانبا بالسلم والحوار والتسامح بالتحديد هو الذي كان مصدر قلق وانشغال للذين يلجؤون إلى القوة والعنف بغية تعزيز أهدافهم المتطرفة. ولذلك تتوقع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لمعالجة الحالة بطريقة سليمة.

وإن توقيت هذه الحوادث له أهمية خاصة. فمن ناحية، هيأت التغيرات الديمقراطية الأساسية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ظروفا للحوار مع الجانب الألباني ومهدت الطريق للتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومع قوة كوسوفو، ونأمل أن يؤدي هذا التعاون إلى حل سياسي مقبول بشكل عام. ومن ناحية أخرى، فإن الانتخابات المحلية الأخيرة في كوسوفو وميتوهيا أبرزت إلى الأمام قوى معتدلة بين الألبان في كوسوفو وميتوهيا. وهذه التطورات تحتم علينا جميعا ألا نضيع هذا الزخم الإيجابي. ففي نهاية الأمر، لا يمكن أن يتحقق أي حل بدون حوار ومفاوضات. وضياع قوة الدفع هذه قد يؤدي إلى تدهور الحالة وإلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها. وهذا المسار للأحداث قد لا يؤدي إلى تفاقم الحالة في كوسوفو وميتوهيا فحسب؛ بل قد يؤدي أيضا إلى تعريض العمليات الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للخطر ويؤثر على الاستقرار في المنطقة كلها. والأحداث الأخيرة في ليبوسافيتش تسبب أيضا قلقا إضافيا، ونأمل ألا تتكرر هذه الأحداث في المستقبل ونعتقد أنها لن تتكرر.

ومن المهم الآن أن ينسحب الإرهابيون الألبان فورا من منطقة الأمان البرية وأن يحترم بالكامل النظام الذي أنشأه الاتفاق العسكري التقني. وبالنيابة عن حكومة بلدي، أطلب إلى مجلس الأمن أن يستخدم سلطته لتحقيق ذلك. وينبغي أن تتخذ قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التدابير الفعالة لوقف المزيد من الهجمات من جانب الإرهابيين الألبان من كوسوفو وميتوهيا التي قد تؤدي إلى انتشار الحوادث المسلحة. وفي القيام بهذه الجهود ستحظى قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالتأييد والتعاون الكاملين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

واسمحوا لي أن أشير إلى أن حكومة بلدي مستعدة لاتخاذ جميع التدابير الضرورية بموجب دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ووفقا للوثائق الدولية ذات الصلة، لحماية مواطنيها والدفاع عن سيادة البلد وسلامتها الإقليمية. فهذا هو واجبنا، فضلا عنه أنه التزامنا.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أشير إلى أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ترحب بتصريحات الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي بأن قوة كوسوفو ومنظمة حلف شمال الأطلسي ستعملان بقوة لوقف أعمال العنف التي يقوم بها الإرهابيون الألبان المسلحون، وأنهما ستوسعان التعاون مع الجيش والشرطة في يوغوسلافيا داخل إطار اللجنة المشتركة التي أوكلت إليها مهمة تنفيذ الاتفاق العسكري التقني. وفي هذا السياق، تكرر حكومة بلدي استعدادها للتوقيع المبكر على اتفاق بشأن مركز بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو بغية تعزيز التعاون المتبادل فيما بينهما.

وحكومة بلدي مستعدة أيضا لأن تنظر، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، في إجراء التغييرات الممكنة في النظام في المنطقة، وكذلك في نطاقه، اقتناعا منها بأن هذا من شأنه أن يسهل عملية تطبيع الحالة في المنطقة. وحكومة بلدي مستعدة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لإدماج السكان الألبان المحليين

ومساعدهم في المشاركة النشطة والتمثيل في السلطات المحلية والمركزية، وفي جميع مناحي الحياة أيضا، وبصفة خاصة في عمل الشرطة والرعاية الصحية والتعليم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في يوغوسلافيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كنينغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أرحب بوزير الشؤون الخارجية السيد سفيلانوفيتش في مجلس الأمن ونشكره أيضا على ملاحظاته. لقد أثار عددا من النقاط الهامة.

وأود أن أؤكد لوزير الخارجية أن المجلس استمع كثيرا إلى شواغل حكومة بلده بشأن العنف في منطقة الأمان البرية وفي بعض البلديات في جنوب صربيا. ونحن أيضا نشعر بقلق شديد وندين أعمال العنف. لقد وصف السيد العنابي بعض الخطوات التي اتخذها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، بما في ذلك الخطوات الفورية لقطع الدعم المادي والسياسي عن الجماعات الألبانية الإثنية المتطرفة المسلحة ولتعزيز قدرات قوة كوسوفو على الإشراف على الحدود على طول منطقة الأمان البرية ومراقبتها. لقد صادرت قوة كوسوفو كمية من الأسلحة والإمدادات واعتقلت أكثر من ٣٠ شخصا من المشتبه في مشاركتهم في أنشطة غير مشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، وقع السيد كوشنر نظما جديدة تزيد من سلطة قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لطرد أو اعتقال أي شخص يشتبه في قيامه بمساعدة التمرد المسلح في منطقة الحدود.

وشاركت حكومة بلدي المسؤولين في قوة كوسوفو وفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في حث القيادة الألبانية في كوسوفو على استخدام نفوذها لتشجيع هذه الجماعات على وقف جميع أنشطة العنف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بعثت وزيرة الخارجية أولبرايت رسالة إلى الشخصيات الألبانية القائدة في كوسوفو تحذر في عبارات قوية من زيادة العنف في منطقة بريسيفو. كما أن الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، روبرتسون، أثار هذا الموضوع مع قيادة كوسوفو عندما قام مؤخرا بزيارة المنطقة.

إننا نرحب بإعراب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن التزامها باحترام تعهداها بموجب الاتفاق العسكري التقني وبتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وليس هناك دليل أفضل على هذا الالتزام من زيادة التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، وبين السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من خلال لجنة التنفيذ المشتركة. وفي هذا الصدد ألاحظ أن قائد قوة كوسوفو، أحاط، في اجتماع لجنة التنفيذ المشتركة المعقود في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، المسؤولين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية علما بما فعلته قوة كوسوفو وما تفعله فيما يتعلق بوادي بريسيفو، وركز أيضا على أن استخدام القوة لن يحل المشكلة. ومن الواضح أن الحال الدائم للمشكلة يكمن فقط في الحل السياسي. وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف على أن تستمر في ممارسة ضبط النفس ونرحب ببدء الحوار مع قادة المجتمعات المحلية وبإنشاء لجنة مشتركة تحت رئاسة نائب رئيس الوزراء كوفتش للتحقيق في المشكلة.

ونقدر لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أنها أبدت الكثير من ضبط النفس والمسؤولية في تناول هذه المشكلة، وخاصة أثناء الحملة السياسية الشرسة في الاستعداد للانتخابات التي أجريت في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. ولم يتصرف كل فرد بروح المسؤولية، ولكننا نحذر من

الاتهامات المبالغ فيها ومن الدعوات إلى القيام بعمل عسكري، التي صدرت من البعض على جانبي حدود كوسوفو.

وفي كوسوفو نفسها، يوضح تقرير الأمين العام أن الانتخابات فتحت الباب للتقدم المستمر على الجبهة السياسية. فقد أنشئت مجالس بلدية وعُين ممثلون للأقليات، وبدأ الهيكل الإداري الانتقالي المشترك في العمل. وفي الشهور القادمة ستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التقدم إلى الأمام من خلال النظم التي ستحدد مسؤوليات مؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو. وتؤيد الولايات المتحدة إجراء انتخابات واسعة النطاق في كوسوفو في ربيع سنة ٢٠٠١، تشترك فيها جميع المجموعات في كوسوفو. والتغيرات الديمقراطية التي حدثت في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ساعدت على تشجيع هذه المشاركة، وهي توفر الأمل في أن كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق التي تحكمها سيادة القانون هي التي ستسود.

واستمرار إحراز التقدم بشأن مسألة المحتجزين سيساعد على تعزيز المصالحة. ونحث حكومة بلغراد على المضي قدما في إقرار قانون للجوء السياسي بغية إطلاق سراح السجناء السياسيين الكوسوفيين، ونطالب بتقديم بيانات كاملة عن المفقودين.

وفي الختام أود أن أرحب بقيام الأمين العام بتعيين وزير الدفاع السابق في الدانمرك السيد هاكيروب ممثلا خاصا جديدا له في كوسوفو. ونود أن نعرب عن تمنياتنا الطيبة للسيد برنارد كوشنر، وأن نشكره على جهوده الهائلة ونحيي نجاحه الكبير في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إننا نرحب بوجود السيد سفيلانوفيتش، وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بين ظهرانينا. ونعتقد أن وجوده في القاعة يسهم في مشاركة الحكومة الجديدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في دعم جهود المجلس لتحقيق حل مبكر للمشكلات العالقة في كوسوفو.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ الوزير سفيلانوفيتش على مبادرته بإنشاء لجنة لتقصي حقائق جرائم الحرب المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة. كذلك نقدر الإحاطة الإعلامية والتقرير المتعلق بآخر التطورات اللذين قدمهما مساعد الأمين العام العنابي.

لقد نوقش عدد من القضايا الهامة في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (S/2000/1196). وفي جلسة اليوم، سأركز على النقاط الأربعة التالية. أولا، الوضع الأمني. ومما يشجع أن الحالة في متروفيتشا، وهي بؤرة توتر عرقي منذ فترة طويلة، تحسنت بدرجة كبيرة. كذلك كان هناك انخفاض ملحوظ في أعمال العنف في كوسوفو في فترة ما قبل الانتخابات، إلا أن التحسن لم يستمر. وإننا قلقون إزاء الأحداث التي وقعت في وادي بريسيفو في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر والتي تسببت في نزوح حوالي ٥ آلاف شخص. ومع ذلك، شجعنا التزام السلطات في بلغراد بالعمل على عودة الأشخاص المشردين والتزامها بانتهاج تدابير لخفض التمييز ضد المنحدرين من أصل ألباني عن طريق إدماجهم في الشرطة المحلية والهياكل السياسية.

ثانيا، الأشخاص المحتجزون والمفقودون. يقول تقرير الأمين العام إنه لا يزال هناك ٨٠٠ شخص محتجزين خارج كوسوفو، وحوالي ٥٠٠ ٣ لا يزالون مفقودين. وهذا عدد كبير جدا. وينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى حل قضايا الأشخاص المفقودين، بغض النظر عن أصولهم العرقية. ونحن نرحب بإنشاء مكتب المحتجزين والأشخاص المفقودين في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الأرجح أن مصير المحتجزين سوف يتحسن مع صدور تشريع في البرلمان اليوغوسلافي،

يؤمل أن يمهد الطريق أمام إطلاق سراحهم. ومع ذلك، فنحن ما زلنا قلقين من أن هذا العدد العالي بدرجة غير مقبولة من الأشخاص لا يزال مفقودا من كوسوفو. وإننا نحث على مضاعفة المبادرات لتحديد أماكن هؤلاء الأفراد مجهولي المصير.

ثالثا، الحكم المحلي. عقب التنظيم الناجح للانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر، من الضروري الآن التركيز على بناء مؤسسات للحكم والقدرة الإدارية على المستوى المحلي. وينبغي أن يصاحب ذلك انتقال تدريجي للسلطة إلى المجالس البلدية. وسوف يساعد في هذا الخصوص التدريب الذي يقدمه معهد الإدارة المدنية، الذي افتتح في كوسوفو في أيلول/سبتمبر الماضي. وينبغي استعداد جميع الأحزاب السياسية وقطاعات المجتمع لتقديم المساعدة في تنفيذ مهام المسؤولين المنتخبين. وعلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أيضا مسؤولية خاصة تجاه ضمان المشاركة التدريجية للسكان المحليين في أجهزة الإدارة المؤقتة.

وأخيرا، المجتمع المدني. ونحن نؤيد الجهود المستمرة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة لتهيئة بيئة ملائمة للمنظمات غير الحكومية، وهياكل أخرى للمجتمع المدني، والمنظمات النسائية المحلية في كوسوفو. وافتتاح المركز التاسع للموارد غير الحكومية الذي تم مؤخرا من قبل دعامة البعثة المعنية ببناء المؤسسات يمثل خطوة إضافية إلى الأمام. والمشاركة الكاملة للمجتمع المدني لا غنى عنها في تقديم الدعم الفعال لجهود الإدارة المحلية.

ولقد أفرز قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) مجموعة صعبة، وأحيانا مستحيلة، من المهام لممثل الأمين العام الخاص في كوسوفو. ورأينا طوال السنوات عزيمة السيد كوشنر ومهارته في التعامل مع تلك القضايا. وبعثة مجلس الأمن الموفدة إلى كوسوفو في نيسان/أبريل، والتي تشرفت برئاستها، رأت بشكل مباشر أنشطة ومبادرات السيد كوشنر فيما يتعلق بالمستقبل في كوسوفو.

لقد كانت مهمته تنطوي على تحديات بالغة الصعوبة وجاءت في أصعب فترة. وهو بقيادته ورؤيته التي تمثل رؤية رجل الدولة قد أدى في كوسوفو عملا جديرا بالثناء. ونحن نهنئه على نجاحه ونتمنى له كل توفيق في مساعيه المقبلة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وهذا البيان تؤيده بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، وكذلك تركيا وقبرص ومالطة، وهي أيضا بلدان منتسبة.

أود قبل كل شيء أن أرحب ترحيبا حارا بوجود السيد سفيلانوفيتش، وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بيننا، وهو يمثل بلده اليوم على طاولة مجلس الأمن.

وفي حالة كوسوفو، ينبغي أن أذكر المجتمعين بأنه، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يجب أن يكون التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) جماع كل شيء والنهاية لكل التحرك الذي يقوم به المجتمع الدولي. وفي جلستنا المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي حضور الممثل الخاص للأمين العام، سنحت لي الفرصة لأذكر الإنجازات المؤثرة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في هذه المنطقة طوال العام ونصف العام الماضيين. ولقد كان إجراء الانتخابات البلدية الخالية من العنف وذات التنظيم الجيد بدرجة ملحوظة في كوسوفو في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، بمساعدة قوة تثبيت السلام في كوسوفو ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

مفخرة تضاف لسجل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وينبغي تهنئة السيد كوشنر على هذه الجهود الرائعة في هذا المضمار. ونود أن نقدم إليه أخلص تهانئ بلداننا الخمسة عشر على استكمال فترة خدمته. وأود أن أؤكد لسلفه، السيد هانس هاكيروب، هنا والآن، على كامل تأييد الاتحاد الأوروبي.

وينبغي أن يبقى العمل على مكافحة العنف أولوية لممثل الأمين العام الجديد. والحقيقة هي أنه ما زال الرجال والنساء في كوسوفو يقتلون بسبب خلفيتهم العرقية أو الآراء المعتدلة التي يعبرون عنها في مناقشات سياسية. وعلاوة على ذلك، قتلت جماعات متطرفة من أصل ألباني أفراد شرطة من أصل صربي. وهي تسعى إلى الحفاظ على حالة عدم الاستقرار من خلال مضايقتها لقوات القانون والنظام. وكانت ردة فعل قوة كوسوفو على هذا الاستفزاز بزيادة عدد نقاط المراقبة ووضع دورياتها على حدود منطقة الأمان البرية. وأدت هذه التدابير إلى الاستيلاء على أسلحة واعتقال العشرات من المشتبه فيهم. وتواصل قوة كوسوفو تعزيز وجودها في هذا القطاع، وهي أيضا نشطة في مكافحة الجريمة بكل أرجاء البلد وتحت ظروف صعبة في كل الأوقات، وأحيانا على حساب أرواح بعض أعضائها.

لقد دعا الرئيس كستونتسه الشعب إلى احترام القانون وعدم الوقوع في فخ المتطرفين الذين يسعون إلى زيادة التوتر.

وقد دعا الرئيس كستونتسة الشعب إلى احترام القانون، وألا يقع في فخ المتطرفين الذين يسعون إلى زيادة التوتر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلقي بكل ثقله كيما يضمن وصول هذه الرسالة إلى أسماع كل الشعب. ولا بد له أيضا من أن يوضح تماما لكل العناصر المثيرة للقلاقل أنها لن تستطيع الاعتماد على تسامحه وتفهمه.

لذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بالبيان الرئاسي الذي وافق عليه مجلس الأمن اليوم. إذ يمثل هذا البيان رسالة واضحة عن الالتزام الدولي بمكافحة العنف والسعي إلى الحوار. وعندما يعود السيد سفيلانوفيتش إلى أوروبا – أو إلى باريس في واقع الأمر – التي سيكون الرئيس كستونتسة في زيارتها، فستتاح له الفرصة ليتلقى دلالات الصداقة من فرنسا وسيكون قادرا على تأكيد هذه الحقيقة لأعلى السلطات اليوغوسلافية.

وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر حدد السيد سفيلانوفيتش أمام الأمم المتحدة المبادئ التي ستحكم العمل الذي ستقوم به السلطات اليوغوسلافية الجديدة. وأعلن تعهد بلاده بالامتثال للميثاق، مشددا بشكل خاص على أن توطيد الديمقراطية والمصالحة بين شعوب المنطقة سيكونان من الأولويات القصوى للرئيس كستونتسة وحكومته. وأعرب أيضا عن الأمل في تحقيق تقارب بين جنوب شرقي أوروبا والاتحاد الأوروبي.

وقد تم إنجاز خطوات كبرى حتى اليوم. ونشطت السلطات اليوغوسلافية الجديدة في سعيها إلى تنفيذ هذا البرنامج. ولئن كان القوميون المتطرفون ما زالوا يطلون برؤوسهم هنا وهناك، فإن الديمقراطية أصبحت راسخة الآن في المنطقة. وأخذت حالة التعصب والعنف والكراهية الإثنية التي كانت مستمرة تصبح الآن بشكل متزايد من آثار الماضي.

وتمثل إقامة علاقات دبلوماسية على الصعيد الإقليمي بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر أحد التدابير التي طال انتظارها. فبعد سنوات من الصراع والشكوك، جاء هذا القرار، الذي

يحظى بترحيب الاتحاد الأوروبي، ليساعد في تعزيز المصالحة في منطقة البلقان. ويمثل هذا القرار، الذي جاء بعد أقل من شهر من انعقاد قمة زغرب التي أعلنت التوجه الأوروبي لبلدان المنطقة، تطورا إيجابيا ومشجعا للغاية.

لقد وقعتم اليوم، سيدي الوزير، باسم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على نظام روما الأساسي المنشِئ للمحكمة الجنائية الدولية، وإنكم بذلك تبرهنون على الالتزام الدائم للسلطات اليوغوسلافية الجديدة بتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد عن طريقكم، سيدي الوزير، للسلطات اليوغوسلافية دعمه للعمل الذي تقوم به من أجل تحقيق الاستقرار والديمقراطية والمصالحة في جنوب شرقي أوروبا.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالانكليزية): إننا ممتنون جدا للإحاطة المفيدة التي قدمها لنا وكيل الأمين العام صباح اليوم. وأود أن أرحب ترحيبا حارا بوجود معالي غوران سفيلانوفيتش وزير الشؤون الخارجية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هنا اليوم. وقد أحطنا علما بعناية بملاحظاته، وأنا أوافق على أن مهمتنا جميعا تتمثل بوجه خاص في محاولة دعم الزخم الإيجابي في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (٢٠٠٠).

وإن جوهر موقف المملكة المتحدة قد شمله بشكل جيد بيان السفير لفيت الذي ألقاه بوصفه ممثلا لرئاسة الاتحاد الأوروبي. وأود أن أكرر الترحيب المعرب عنه في ذلك البيان وفي بيانات سابقة بتعيين السيد هاكيروب ممثلا خاصا، وأن أنضم إلى ممثلي الدول الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد برنارد كوشنر، والترحيب البالغ بالعمل الممتاز الذي أنجزه بوصفه ممثلا خاصا.

وثمة نقطة أو نقطتان إضافيتان. إن المملكة المتحدة تدين بشدة الهجوم الذي وقع على قوة كوسوفو الأمريكية - الروسية المشتركة قرب الحدود بين كوسوفو وصربيا قبل بضعة أيام. ولن تردع هجمات المتطرفين تلك قوة كوسوفو عن تنفيذ مهمتها. وإن العنف الموجه ضد ممثلي المجتمع الدولي لا يمكن أن يخدم مصلحة المقيمين في منطقة وادي بريسيفو الذين يريدون العيش في كنف السلام. ولا بد من وقف هذا العنف فورا.

وندين أيضا أعمال العنف التي وقعت في ليبوسافيتش يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وندعو سكان كوسوفو من الصرب إلى أن يتفادوا تعريض أنفسهم لأن يتلاعب بهم المتطرفون الذين لا يضعون في اعتبارهم المصالح الحقيقية لطائفة الصرب. ويدل هذا الحادث بشكل خاص على أنه ما زال هناك شوط طويل لا بد من قطعه للتغلب على التحدي المتمثل في عودة الحالة إلى وضعها الطبيعي في كوسوفو. وعلى كل الأطراف أن تحترم القانون وتمارس ضبط النفس في الإعداد السريع للانتخابات البرلمانية الصربية التي ستجري يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. إن إجراء تلك الانتخابات في كوسوفو سيتم دون مساس بوضع كوسوفو في المستقبل وينبغي ألا يستخدم كذريعة لإثارة القلاقل.

أما الانتخابات الخاصة بمؤسسات الحكم الذاتي الديمقراطية المؤقتة في كل أنحاء كوسوفو، على النحو المتوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فينبغي أن تجرى عندما تتهيأ الظروف اللازمة لها. وينبغي أن تبدأ من الآن تهيئة تلك الظروف، ونحن ندعو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تبدأ تلك الأعمال التحضيرية بما في ذلك تسجيل الصرب والأقليات الأخرى.

وأخيرا أود أن أرحب بالاتصال الذي تم بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة بشأن

قضية ألبان كوسوفو المحتجزين في صربيا. ونأمل في أن يتخذ بأسرع ما يمكن قرار بشأن الإفراج عن هؤلاء المحتجزين. وسيكون ذلك تدبيرا قيِّما لبناء الثقة. وأحث وزير الخارجية سفيلانوفيتش على أن يبذل قصارى جهده للمضي قُدما بهذه الخطوة الهامة صوب التطبيع.

ويسر المملكة المتحدة أنها كانت من بين المشتركين في تقديم البيان الرئاسي الذي نوشك أن نعتمده.

السيد تشن شو (الصين) (تكلم بالصينية): نود في البداية أن نشكر الأمين العام على تقريره، وكذلك على الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام السيد العنابي. ونرحب بوجود وزير الشؤون الخارجية السيد غوران سفيلانوفيتش، كما نرحب ببيانه.

بعد الانتخابات المحلية التي جرت في كوسوفو، لا تزال الحالة خطيرة. وزادت أعمال العنف التي حفزتها دوافع سياسية بشكل خاص. ونحن نشعر بقلق بالغ بسبب تلك الأعمال. وفي رأينا، أنه إذا لم يتم كبح جماح العناصر المتطرفة والقوى الانفصالية، فستكون هناك عواقب وخيمة جدا. ونأمل في أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو باتخاذ تدابير قوية جدا، ونحث الشعب في كل مناحي الحياة في كوسوفو، ولا سيما قادته، على نبذ العنف واستخدام القوة وترجمة ذلك إلى عمل ملموس.

وفي جنوب صربيا، حدثت صراعات في الآونة الأخيرة في منطقة الأراضي الآمنة المجاورة لكوسوفو، وهي صراعات آخذة في التصعيد. وهذا أمر ليس من شأنه أن يثير قضايا إنسانية خطيرة جدا فحسب، ولكنه سيمثل أيضا تهديدات جديدة للعلاقات الإثنية في كوسوفو، وبالتالي فإنه يؤثر على السلام والاستقرار في تلك المنطقة.

وهذا أمر يسبب لنا قلقا بالغا. ونحن ندين بشدة الأعمال الاستفزازية التي يقوم بها المتطرفون. وقد أحطنا علما بأن القوة اعتمدت بعض التدابير ونرجو أن تتخذ المزيد منها لتقييد أنشطة جيش تحرير بريسيفو وميدفيدا وبويانوفاك، لضمان عدم استخدام منطقة الأمان منطلقا لشن الهجمات على صربيا.

ويرتبط الحل السليم لمسألة كوسوفو على ما يوفر لكوسوفو من التفهم والدعم والتعاون. ونحن نرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للشروع في إجراء حوار بناء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ومن ثم فإن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) سوف ينفذ بالكامل.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): إننا نعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام وإحاطة السيد العنابي. كما نرحب بوزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، السيد غوران سفيلانوفتش.

ولقد حدثت تطورات فيما بين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي حين كان معنا السيد برنارد كوشنر، والوقت الحاضر، مما يستحق التنويه به. والفرصة التي أتيحت مؤخرا لتمكين أقارب ألبان كوسوفو المحتجزين في سجن بلغراد الرئيسي من زيارتهم، تمثل قرارا يحظى بتقديرنا. ونرجو أن تستمر تلك الزيارات وأن يمكن تمديدها لتشمل مراكز الاحتجاز الأخرى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقرار السلطات اليوغوسلافية البدء بنقل المحتجزين في بوساريفتش ونيش إلى مراكز احتجاز أفضل حالة، أمر جدير بالتنويه. وبينما نقدر هذه التدابير، فإننا نرى أن من المهم من أجل التعايش السلمي في كوسوفو أن تسعى حكومة بلغراد إلى التوصل إلى حل دائم للمشكلة بإطلاقها سراح ألبان كوسوفو المحتجزين في صربيا. ولسوف تتيح هذه البادرة فوز حكومة بلغراد بثقة شعب الإقليم.

كذلك يستحق التنويه قرار توسيع التمثيل في مجلس كوسوفو المؤقت بمشاركة الأحزاب السياسية التي فازت بالحد الأدنى من الأصوات في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وكذلك الاجتماع الأول الذي عقده مديرو الهيكل الإداري المشترك المؤقت، ذلك لأنهما أمران يدلان على أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تواصل الاضطلاع بولايتها بأسلوب ثابت ومستدام.

وعلى الرغم من حدوث تلك التطورات الإيجابية، لا بد لنا من الإشارة إلى القلق العميق الناجم عن تصاعد العنف في كوسوفو في أعقاب الانتخابات. فعلى البعثة وقوة كوسوفو ألا تدخرا أي جهد في سبيل احتجاز كل من يعتدون على عملية السلام في كوسوفو وتقديمهم إلى العدالة. ويجب ألا يغيب عن بالنا أيضا أن مناخ انعدام الاستقرار ليس هو البيئة المناسبة لحفز الاستثمار الخاص.

ويشكل الوضع في وادي بريسيفو تهديدا خطيرا لكوسوفو، ويمكن أن يتحول إلى عامل مزعزع للاستقرار على الصعيد الإقليمي. وعلى كل الذين يغذون الأفكار الانفصالية والذين يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيق أهدافهم من خلال مواجهة زائفة بين حكومة بلغراد وبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو أن يتبينوا تماما أن المجتمع الدولي الذي احتفل بتشكيل حكومة جديدة في بلغراد لا يزال يقدم الدعم الكامل للبعثة والقوة، وأنه لن يتساهل في عودة ظهور الأنشطة الإرهابية.

وأخيرا فإننا نعرب عن أعمق امتناننا للسيد برنارد كوشنر للعمل الكبير الذي أداه بقدر كبير من الهمة والحماس في ظروف شاقة بشكل بارز. ونرجو لخلفه، السيد هانز هاكيروب النجاح في منصبه الجديد الذي سيشغله في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

السيد شيفرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود كغيري ممن سبقوني بالكلام أن أعرب عن الشكر للسيد العنابي على إحاطته وللأمين العام على تقريره. واسمحوا لي أيضا أن أذكر أن وفدي قد أصغى باهتمام شديد لبيان وزير خارجية يوغوسلافيا. وإنني أؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الآن ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فبما أن هذه قد تكون آخر فرصة يعرب فيها وفدي عن آرائه بشأن كوسوفو، بصفته عضوا غير دائم في هذا المجلس. فإنني أود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية. فهولندا ترحب أيضا بتعيين السيد هانز هاكيروب ممثلا خاص للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وتلاحظ هولندا مع التقدير، ترتيبات الانتخابات البرلمانية الصربية المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، دون إشراك بعثة الأمم المتحدة في تنظيمها ولكن مع تقديم قوة كوسوفو تدابير إضافية لكفالة السلامة والأمن. ويرى وفدي أن شواغل كل الأطراف يجري إرضاؤها بهذه الطريقة على نحو كاف.

وهولندا، شأنها شأن السيد العنابي وسائر الوفود في مجلس الأمن تظل مشغولة بصورة خطيرة بشأن التطورات الجارية في وادي بريسيفو. إن مرتكبي أعمال العنف الجارية إنما يلعبون بالنار. وهذا أمر لا تسامح فيه، وتدينه هولندا بشدة وهو مدان بحق في البيان الرئاسي الذي نوشك أن نعتمده.

كما أننا نؤيد تماما التدابير التي تتخذها قوة كوسوفو في هذا الصدد. ومن الضروري في الوقت نفسه أن تدعو قيادة ألبان كوسوفو جنودها وعساكرها إلى ممارسة ضبط النفس، وأن يواصل المجتمع الدولي الضغط عليهم لتحقيق ذلك الهدف.

وبينما يسود التوتر في المنطقة، يصبح من الأمور البالغة الأهمية أن تظل جميع قنوات الاتصال مفتوحة وأن تستخدم أفضل استخدام. وتحتفظ قوة كوسوفو باتصالات مستمرة مع الجيش والشرطة اليوغوسلافيين، ومن الأهمية بالقدر نفسه أن تظل قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة على اتصال بالقيادة في بلغراد. فقد يحول حسن الاتصال دون تصاعد الحوادث الصغيرة إلى أحداث تصعب السيطرة عليها.

وأخيرا فإن مصير السجناء السياسيين من ألبان كوسوفو المحتجزين في صربيا يظل مصدر قلق بالغ لهولندا، وينبغي أن يبقى على رأس جدول الأعمال الدولي. وقد أعلنت الحكومة الجديدة في بلغراد عن سن تشريع جديد للعفو العام، ولكن لا يزال هؤلاء السجناء في الوقت نفسه محتجزين رهائن لحين التوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو. فينبغي أن يستمر الضغط على السلطات اليوغوسلافية لإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يتقدم وفدي بالشكر إلى الأمين العام المساعد، هادي العنابي، على إحاطته وعلى عرضه لتقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2000/1196). ويسرنا أيضا أن نرحب بوزير الشؤون الخارجية، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، غوران سفيلانوفتش. وقد أحطنا علما بملاحظاته بعناية.

ويشير وفدي إلى أن الإنجاز الرئيسي للبعثة خلال الفترة التي شملها التقرير كان إجراء الانتخابات البلدية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في كل بقاع كوسوفو. وبعد أن بدأت المجالس البلدية عملها بالكامل منذ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، فإننا نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها البعثة لكفالة تمثيل جميع طوائف كوسوفو في هذه الهياكل البلدية. ويمثل تعيين ممثلي الأقليات في المجالس المنتخبة تطورا يحظى بالترحيب، وكذلك الجهود الرامية إلى إدماج صرب كوسوفو المعينين في هذه الهياكل. فهذه إحدى المهام الجسام للبعثة وهي ترسي أسس المجتمع المتعدد الأعراق الذي يقوم عليه مستقبل كوسوفو. ونشارك في حث القادة المحليين على الساحة السياسية في كوسوفو على أن يدعموا الأعمال اليومية للحكومة على الصعيد البلدي ويشاركوا فيها.

ونشجع البعثة على مواصلة عملها في إعادة تشكيل الهيئات المركزية الحالية، في إطار جهودها المبذولة لبناء القدرة المحلية على الحكم الذاتي، ونشير إلى الأعمال المضطلع بها لإعداد إطار مؤقت يحدد الحكم الذاتي الموضوعي. ونرى، كما ترى البعثة، أنه يجب العمل بنشاط لمواصلة عملية تحديد الحكم الذاتي الكبير القدر وتطوير مؤسسات الحكم الذاتي، بمشاركة سكان كوسوفو في تحمل المزيد من المسؤولية عن إدارة الإقليم.

وفي هذا الوقت، أود أن أركز على القليل من المجالات المغطاة في تقرير الأمين العام، وهي الحالة الأمنية، وطوائف الأقليات، والمحتجزون والمفقودون والحالة الإنسانية.

ووفد بلدي يشعر بقلق لأن فترة ما بعد الانتخابات شهدت زيادة في الاعتداءات ذات الدوافع السياسية إلى مستوى يعادل ذلك الذي كان سائدا في منتصف صيف عام ٢٠٠٠. وهذا غير مقبول. ولذلك، نؤكد على عمل فرقة العمل المعنية بالعنف السياسي ونؤيد جهودها في مكافحة العنف ذي الدوافع السياسية. ونحن نتفق مع التأكيد الوارد في تقرير الأمين العام على أن الكلمات وحدها لا تعكس اتجاه هذا السلوك وإنما، الأعمال الملموسة وحدها التي تقوم بها كل الطوائف في كوسوفو، وعلى الأخص زعماؤها، والتي يجب أن يظهروا من خلالها أنهم لا يقبلون أعمال العنف هذه.

ومما يثير القلق بشكل خاص، التصعيد الذي حدث مؤخرا في المواجهة المسلحة بين قوات الأمن الصربية وما يسمى بجيش بريسيفو وميدفيدا وبوجانوفاك للتحرير في المنطقة الآمنة، وما ترتب على ذلك من تدفق حوالي ٠٠٠ ٥ مشرد إلى كوسوفو. ونحن نرى ضرورة تواجد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في المنطقة ليساعد على تهدئة الظروف وبناء الثقة بين السكان المحليين.

إن حالة الصراع في وادي بريسيفو يجب ألا يسمح لها بأن تزداد سوءا، لأنها يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة وتشكل بالتالي تهديدا خطيرا على السكان المحليين وعلى العلاقات بين الطوائف. وفي هذا السياق، يشارك وفد بلدي في إدانة أعمال القتل التي ارتكبت أيضا. ونعرب عن تعازينا للمصابين. والبيان الرئاسي المنتظر اعتماده يبرز تماما وجهات نظر وفد بلدي.

ويشجعنا أيضا الالتزام المعلن للسلطات اليوغوسلافية بالعمل على التوصل إلى تسوية سلمية. وفي الوقت نفسه، من المحتم أن تجري قوة كوسوفو رقابة متزايدة للحدود للقضاء على الأنشطة المتطرفة ولوقف أي تهريب للأسلحة. وفي هذا الصدد، نتوقع من قوة كوسوفو أن تبلغ إبلاغا تاما عن أية انتهاكات للجنة المنشأة وفقا للقرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

ولقد أكد وفد بلدي في إحاطات إعلامية سابقة، أن مستقبل كوسوفو يجب أن يشتمل على التعايش السلمي بين مختلف الجماعات العرقية بما فيها طوائف الأقليات. والحقيقة أن توفير الأمن الكافي لا يزال مسألة أساسية لطوائف الأقليات في كوسوفو. ومما يثير قلقنا أن مجموعات الأقليات لا تزال هدفا للتهديدات، والتخويف والعنف. ونحن نحث البعثة على مواصلة اتخاذ تدابير لتحسين الظروف في مختلف مجتمعات الأقليات في كوسوفو عن طريق تنفيذ تدابير أمن خاصة، بما فيها دوريات مشتركة تقوم بها شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. ولاحظنا إنشاء خط هاتف للطوارئ.

وهناك مجال آخر يثير القلق هو انتهاكات حقوق الإنسان. مما يثير الانزعاج أنه في تشرين الأول/أكتوبر وحده، اكتشفت حوالي ٢٥ حالة اتجار غير مشروع بالنساء. ومن الواضح أن هذه ليست حالات منعزلة، ولكنها جزء من مشكلة كبيرة لا بد من معالجتها بالتعاون مع كل البلدان في جنوب شرقي أوروبا.

ونحن نرحب بإنشاء مؤسسة لأمين المظالم كآلية لضمان احترام حقوق الإنسان. ونلاحظ أن حلقات عمل وأنشطة أخرى، مثل حملة التوعية العامة، قامت بها بعثة الأمم المتحدة بدعم من مجلس أوروبا.

أما مسألة المحتجزين والمفقودين فإنها لا تزال تحتل أولوية كبرى بالنسبة لوفد بلدي. وتقرير الأمين العام يبين أن أكثر من ٤٧٦ ٣ حالة لأفراد مفقودين لا تزال باقية دون حل. وإنشاء مكتب للمحتجزين والمفقودين خطوة في الاتجاه الصحيح. ونحن لا نزال نولي أهمية لعمل المبعوث الخاص المعني بالأفراد المحرومين من الحرية، ونؤيد عمله. وهذا مجال آخر سيكون فيه التعاون بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات اليوغوسلافية حاسما لعملية المصالحة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ثناء وفد بلدي على الدكتور برنارد كوشنر. والكلمات الواردة في الفقرة ١١٤ من تقرير الأمين العام (S/2000/1196) تصف ببلاغة وجهات نظر وفد بلدي:

> ”فقد كان لقدرته الإبداعية وقيادته الملهمة أثر فعال في توجيه هذه البعثة الفريدة في نوعها والتي تمثل أعظم تحد خلال أصعب فترة واجهتها“.

ونحن نتمنى للسيد كوشنر التوفيق في مساعيه مستقبلا ونرحب أيضا بخلفه، السيد هانز هاكيمب، ونؤكد له ولأعضاء البعثة من الرجال والنساء تأييد جامايكا لهم وهم يؤدون المهام المليئة بالتحديات الخاصة بتنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يقدر وفد بلدي عقد هذه الجلسة، التي توفر لنا فرصة أخرى لاستعراض التطورات في كوسوفو، وأيضا العمل الهام الذي تقوم به حاليا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونحن نشكر الأمين العام المساعد السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية المفيدة، ونشكر الأمين العام على آخر تقرير له بشأن عمل البعثة وبشأن التحديات التي لا تزال قائمة. ونرحب بحضور وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ونلاحظ البيان الذي أدلى به توا أمام المجلس.

ووفد بلدي يرحب بتعيين السيد هانز هاكيمب ممثلا خاصا للأمين العام في كوسوفو ورئيس البعثة. ونعرب عن أطيب تمنياتنا للسيد هاكيمب بمناسبة تعيينه واضطلاعه بمهامه الجديدة. وفي ضوء مهاراته وخبرته القياديتين، نثق تماما بأنه سيقود البعثة قيادة بفعالية وبكفاية، بالبناء على المنجزات المتتالية التي حققتها البعثة حتى الآن في تنفيذ ولايتها, وماليزيا، بصفتها مشاركة في قوة شرطة البعثة وفي بعض الجهود المتواضعة في إعادة البناء في كوسوفو، تتعهد بكامل تأييدها للممثل الخاص الجديد وتعاونها معه، كما فعلنا فيما يخص سلفه السيد برنارد كوشنر.

ووفد بلدي يود أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن تقديره وامتنانه البالغين للسيد كوشنر. إنه، بقيادته النشطة وجهوده الحيوية قاد البعثة بنجاح في التعامل مع النتائج الكارثية للحرب الأخيرة والقمع والتطهير العرقيين اللذين سبقاها. ولقد حول تلك التحديات الهائلة إلى إمكانيات جديدة، مثيرا - بالتالي - آمالا وتطلعات جديدة لشعب كوسوفو ولبناء أسس محددة لحريته وحكمه الذاتي في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ووفد بلدي يشعر بامتنان لأن البعثة في السنة ونصف السنة الأول من نشرها، حققت بالفعل تقدما كبيرا في مجالات ولايتها الرئيسية - تقديم المساعدة الإنسانية فور نشوب الصراع، وإعادة بناء وتعزيز المنشآت القطاعية، وإنشاء مؤسسات مؤقتة للحكم الذاتي الديمقراطي، وإرساء الأسس لتنمية وتعمير طويلي الأجل لكوسوفو.

وقد كانت الانتخابات البلدية بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر نجاحا ملحوظا وتتويجا لجهود مستمرة قوية بذلتها البعثة، بالتعاون مع قوة كوسوفو، والدعم القوي المستدام من المجتمع الدولي. ونحن نلاحظ الخطوات التي اتخذت لتنفيذ نتائج الانتخابات وإنشاء مجالس بلدية عاملة. ونحث جميع قادة وشعب كوسوفو على احترام نتائج الانتخابات وعلى التعاون مع البعثة في تعزيز هذا الانجاز. ولذلك نشعر بالقلق إزاء رفض صرب كوسوفو المشاركة في المجالين المنتخبة في بلديتي ميتروفيتشا وستريبسي، كما أبرز في تقرير الأمين العام.

ومما له أهمية أن الجهود القوية التي تبذلها البعثة لإشراك السكان المحليين في إقامة حكم ذاتي قوي في كوسوفو أسفرت عن نتائج ملموسة. والهياكل الإدارية المشتركة المؤقتة تجري زيادة تعزيزها. والبعثة تسير على الطريق الصحيح نحو إعطاء كوسوفو مسؤولية أكبر عن تقرير المصير والحكم الذاتي، وإعطائها أيضا الفرصة في أن تكون لها ثقة بالعملية الديمقراطية. ونحن نتطلع بالتأكيد إلى تنظيم البعثة إجراء انتخابات عامة في جميع أنحاء كوسوفو.

ونلاحظ التخطيط والإعداد الدقيقين الجاريين لإجرائها في المستقبل القريب.

وما زالت الحالة الأمنية الهشة في كوسوفو تثير القلق البالغ للمجتمع الدولي كما أنها تمثل تحديا رئيسيا للبعثة وقوة كوسوفو على السواء. ومن الواضح أن استمرار العنف من قبيل الحادث الذي جرى يوم الأحد الماضي في مدينة ليبوسافيتش أمر غير مقبول وينبغي إدانته. ويجب نبذ التطرف بصرف النظر عن مصدره.

ونحن ندعم بالكامل الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثتان لمعالجة المشاكل الأمنية بفعالية في كوسوفو، وكذلك الجهود الرامية إلى المساهمة في تطبيع الحالة في منطقة الأرض الآمنة. وفي الواقع، فإن الحالة المتوترة في منطقة الأرض الآمنة مثيرة للقلق. وقد أبدى مجلس الأمن رأيه في هذه المسألة يوم الأربعاء الماضي. وفي هذه المرحلة الحاسمة، من الضرورة القصوى أن يمارس كل المعنيين الحد الأقصى من ضبط النفس وأن يتجنبوا أي شكل من أشكال الاستفزاز وأن يعملوا معا على نحو بناء للتوصل إلى حل سلمي.

وفي كوسوفو، ترتبط إلى حد كبير التوترات بين المجتمعات المحلية بقضية العدالة بصفة عامة وبالقضايا المتصلة بالمفقودين والاعتقال المستمر للكوسوفيين في السجون الصربية. لذلك، نحن نؤكد من جديد دعمنا الكامل للعمل الجاري للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كوسوفو، والجهود التي تبذلها البعثة والسفير هنريك امنيوس للتوصل إلى حل مبكر للمشكلتين التوأم المتصلتين بالمعتقلين والمفقودين. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية التعاون والعمل البناء لكل المعنيين. ونحن نتطلع إلى التعاون الكامل للحكومة الجديدة في يوغوسلافيا لحسم هذه القضية مرة وإلى الأبد.

وأخيرا، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي للسلم في كوسوفو باعتباره عملية طويلة الأجل. وقد قطع المجتمع الدولي شوطا كبيرا في مساعدة شعب كوسوفو على إرساء أسس سليمة للسلم والديمقراطية والحكم الذاتي. وسيعتمد نجاح هذا الإنجاز العظيم والاستثمار الضخم للمجتمع الدولي على استمرار الجهود البالغة واليقظة للمجتمع الدولي وعلى التعاون بين كل القادة والشعب في كوسوفو، والتزامهم أمر حيوي لكفالة عدم حصول انتكاسة في التقدم المحرز حتى الآن.

السيد شريف (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أرحب بمعالي السيد غوران سفيلانوفيتش، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد استمعنا لبيانه باهتمام، ونعتقد بأهمية بذل كل جهد لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد، الهادي العنابي، على إحاطته الإعلامية المفيدة والغنية بالمعلومات بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونعتقد أن النجاح الذي حققته البعثة خلال انتخابات ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر - وبخاصة احترام القواعد والإجراءات الانتخابية ومشاركة هذا الجزء الكبير من السكان وعدم حصول أعمال عنف خلال التصويت - يزيل عقبة هامة وبموافقة كل الأطراف في الصراع، ينبغي تعزيز التقدم المحرز بغية وضع رؤية لنظام الحكم الذاتي الواسع النطاق المتطلع إليه في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونعتقد أن الحالة الجديدة السائدة في جميع أرجاء البلقان تجعل من الممكن أن نتوخى إجراء حوار سياسي بناء بشأن مستقبل كوسوفو. ولدى البت في الوضع الجديد للإقليم، يجب مراعاة حقوق كل السكان في الأمن واحترام اختلافاتهم ومشاركتهم في الحياة العامة. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يؤدي هذا الوضع إلى القضاء على الكراهية

والمواقف القائمة علـى اعتبـارات إثنيـة وأن يدعـم التعـايش السلمي لكل الجماعات. وفي هـذا السياق، نـرى ضـرورة أن يناقش سكان كوسوفو وضع ميثاق للمجتمع الكوسوفي.

وأود أن أعـرب عـن قلـق وفـدي إزاء انـدلاع أعمـال عنف جديدة في كوسوفو. وهـذه الأعمـال مـن النـوع الـذي يقوض جهود المجتمع الدولي كما يبدو أن الهدف من طابعها السياسي هو زعزعة الاستقرار في المنطقة. وهذه الأعمال غير مقبولة. وفي هذا الصدد، نرحـب بالمبـادرة الـتي اتخذهّا البعثـة بإنشاء فريق مكلف بـالنظر في العنـف السياسـي كمـا نرحـب أيضـا بالجـهود الرامية إلى تعزيـز عمـل البعثة في المجـال الأمـني ولا سيما العمـل الـذي يضطلـع بـه لحمايـة الأفـراد البـالغي التعرض للخطر.

وفضـلا عـن ذلـك، نعـرب عـن قلقنـا البـالغ إزاء المستوى المرتفـع للصدامـات المسـلحة في وادي برشيفو، وقـد أدى هـذا العنـف بـالفعل إلى تدفـق المشـردين داخـل كوسـوفو كمـا أنـه أسـهم في زيـادة تعقيـد الحالـة. ونحـن نشـجع قـوة كوسـوفو والبعثـة علـى مواصلـة جـهودهما للحـد مـن أنشـطة المتطرفين. ونؤيد الفكـرة القائلـة إن وجـود المنظمـات الدوليـة في المنطقة الأمنية وحولها يمكن أن يحسن الحالـة وأن يعـزز ثقـة السـكان. وبالإضافـة إلى ذلـك، فممـا يشـجعنا إعـراب السلطات في بلغراد عـن استعدادها للتوصـل إلى حـل لمشـكلة ذوي الأصول الألبانية في جنوب صربيا، وللعمـل علـى عـودة المشردين وبخاصة من خلال تعزيز تدابير الثقة.

وقضيــة المعتقلــين والمختفــين بالغــة الحساســية، وما زالت تشكل أحد المصادر الرئيسية للتوفر بين الإثنيات في كوسوفو. ونلاحظ بارتياح أنه بعد تعيين المبعوث الخـاص المعني بـالأفراد المحرومـين مـن الحريـة، أنشـئ مكتـب كلـف بمعالجة هذه القضيـة. وفي هـذا الشـأن، نشـجع كـل الأطـراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالـة رفاهـة وأمـن المعتقلـين والتوصل إلى حل نهائي لهذه القضية.

وإنشاء نظام قضـائي محايد يمكـن الاعتمـاد عليـه أمـر أساسـي لإعـادة إرسـاء السـلم في كوسـوفو، وتطبيـق القوانـين على نحو محايد وغير تمييزي سـيعزز ثقـة سـكان كوسـوفو بسيادة القانون – الذي سيكفل وحدة التعايش السـلمي لكـل الجماعات الإثنية. ووفدي يرحب بالتقدم المحرز في هذا المجـال ويحث البعثة على مواصلة جهودها وبخاصة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير بشأن نظام العدالة الجنائية في كوسوفو.

ولقضية اللاجئين والمشـردين أهمية بالغة بالنسـبة إلى السعي إلى حل دائـم في كوسـوفو. لذلـك، فمـن المـهم كفالـة أوضاع مرضية لعـودة السـكان السـابقين. وينبغـي علـى وجـه الخصـوص تعزيـز أمـن الأقليـات، وتـزداد هـذه المسـألة أهميـة بسـبب الطـابع التلقـائي لعـودة العديديـن. وفي هـذا السـياق، نشيد بالجهود الجديرة بالثناء التي يضطلع بها مكتـب مفـوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وختامـا، أود أن أشـيد إشـادة قويـة بالسـيد برنـارد كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، وأن أشـكره علـى جـهوده الدؤوبـة والتزامـه بـالعمل مـع المجتمـع الـدولي. وأهنـئ أيضـا خليفتـه، السـيد هـانز هـايكراب، كمـا أتمـنى لـه النجاح الكامل في دوره الجديد.

السـيدة أشـيبالا – موسـفي (ناميبيـا) (تكلمـت بالانكليزيـة): نحـن أيضـا يسـعدنا أن نرحـب في هـذه الجلسـة بوزيـر الشـؤون الخارجيـة لجمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة، الأونرابـل السـيد غـوران سـفيلانوفيتش وأن نشـكره بحـرارة على بيانه الواضح والمفيد. وأود أيضا أن أعرب عـن تقديـري للسيد العنـابي وأن أشـكره علـى استكماله المعلومـات بسـرد آخر التطورات.

ووفـدي يرحـب بالجـهود الـتي تبذلهـا حكومـة يوغوسلافيا الاتحادية لتحقيق السلم والمصالحة والاستقرار في منطقـة البلقـان. ونعتقـد أن سـيادة منـاخ سـلمي وديمقراطـي سييسر التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ويؤكـد أيضـا على البـارامترات العريضـة الـتي يمكـن فيـها معالجـة المشـاكل الإقليمية من خلال حوار سياسي سلمي. ونسـلم أيضـا بأنـه لا يمكـن للحوار السياسي أن يزدهـر وسـط تهديـد العنـاصر العسـكرية لجيـش تحريـر كوسـوفو ومـا يسـمى بجيـش تحريـر بريسـيفو. لذلـك يتفـق وفـدي مـع وزيـر شـؤون خارجيـة يوغوسـلافيا بشـأن ضـرورة التنفيـذ الكـامل للقـرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وقيـام قـوة كوسـوفو وبعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو باتخـاذ تدابـير فعالـة لوضـع حـد للأنشـطة غير المستصوبة لجيش تحرير كوسوفو وأمثاله.

ونـرى أنـه ينبغـي لمجلـس الأمـن أن يبـين نفـس العـزم والتصميم في وقت تتعرض فيه سيادة يوغوسلافيا وسلامتها الإقليمية للتحدي.

وفيمـا يتعلـق بالانتخابـات البلديـة، نتفـق مـع الأمـين العـام على أن الانتخابـات سـارت سـيرا جيـدا رغـم بعـض العثرات - بين جملة أمور، تسجيل الناخبين في بعض مراكـز الاقـتراع وعـدم اشـتراك بعـض الأقليـات. ولهـذا، نسـجل مـع التقديـر أن الفـترة الـتي تلـت الانتخابـات، شـهدت هبوطـا شـديدا في مستوى العنف ذي الدوافع السياسية. ولكن، كمـا ذكـرت قبلا، فإن تصاعد المواجهة المسلحة بين قـوات الأمـن الصربيـة ومـا يسـمى بجيـش تحريـر بريسـيفو، ومدفيـدا، وبوجانوفـاك، في منطقـة الأراضـي الآمنـة لا يشـكل تهديـدا لـ ٥٠٠٠ مـدني مشـردين في وادي بريسـيفو فحسـب، بـل يهدد بتقويض أسس السلام والمصالحة والاستقرار في المنطقة. ورغـم ذلـك، يسـرنا أن نعلـم أن ٢٠٠٠ مـن الــ ٥٠٠٠ شخص المشردين داخليا نتيجة الاقتتال الذي وقـع مؤخـرا قـد عادوا إلى ديارهم في المنطقة.

وفي هذا الصدد يثني وفد بلادي على عمليات الأمـن المشتركة وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالأمن، التي تضطلع بها شرطة بعثة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتة في كوسـوفو وقـوة كوسوفو، والتي تستهدف حماية المدنيين، بما فيـهم جماعـات الأقليات في كوسوفو.

والطابع الهش لحالة الأمن في وادي بريسيفو والمناطق المتاخمة له يتطلب انتباها وعملا على وجه السرعة من مجلس الأمن. وأعتقـد أننا سمعنا ذلك اليوم مـن السيد الوزيـر عندمـا أدلى بملاحظاته. ونظـرا للواقـع السياسـي الجديـد في المنطقـة، فـإن قضيـتي اللاجئـين والمفقوديـن تتطلـب مـن بعثـة الأمـم المتحـدة وقـوة كوسـوفو أن يتشـاورا مـع السـلطات في بلغـراد لمحاولة التوصل إلى التوازن الواجب لمعالجة هذه المشكلة.

ختامـا، أود مـرة أخـرى أن أنـوه بـالعمل المتواصـل الـذي تضطلـع بـه في كوسـوفو بعثـة الأمـم المتحـدة، وقـوة كوسوفو، وغيرهما من الوكالات الإنسانية الدولية. وأخيرا، نشكر وزير الخارجية على حضوره.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أضـم صـوتي إلى مـن تكلمـوا قبلـي ترحيبـا بالسيد سفيلانوفيتش، وزير الشؤون الخارجيـة في جمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة، في هـذه القاعـة. وأود أيضـا أن أشـكر السيد العنابي، الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلاميـة، وأرحب بتقرير الأمين العام.

إن وفد بلادي، إذ يأخذ في اعتباره حقيقة أنه تكلـم بإسـهاب في ٢٨ تشـرين الأول/أكتوبـر عـن الأنشـطة الـتي اضطلعت بها مؤخـرا بعثة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسوفو، وبخاصة عن نتائج الانتخابات البلدية الـتي أجريـت في كوسوفو في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، فستكون تعليقاتنـا موجـزة، ولـن تتنـاول إلا عـددا مـن الأحـداث الـتي وقعـت مؤخرا في كوسوفو.

كان أحد التطورات الرئيسية في الشهر الماضي - تأدية اليمن الدستورية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من قبل أعضاء المجالس البلدية الذين عينتهم الأمم المتحدة في ثلاث بلديات يشكل الصرب أغلبيتها. ولم يمكن التصديق على نتائج انتخابات تشرين الأول/أكتوبر فيها نظرا لعدم كفاية عدد الناخبين. ونؤيد هذه الإجراءات من جانب الممثل الخاص، وننوه بتأكيده العلني على أن هذه التدابير مؤقتة. ويرحب وفد بلادي بنية الممثل الخاص إجراء انتخابات فرعية في هذه البلديات في وقت مبكر من العام المقبل، لكي تحل سلطات منتخبة محل السلطات المعينة في تلك البلديات.

وفيما يتعلق بجهود البعثة لتهيئة آليات تضمن احترام حقوق الإنسان، نرى ضرورة توجيه اهتمام خاص لإنشاء مؤسسة أمين المظالم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وهذه المؤسسة هيئة مستقلة تستهدف التحقيق والوساطة في الشكاوى المقدمة من الأفراد والمجموعات والمنظمات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي مجال تطوير سيادة القانون، تؤكد بلادي أهمية افتتاح المحكمة العليا في كوسوفو في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وبينما نلاحظ التطورات الإيجابية في كوسوفو أثناء الشهر الماضي، لا يمكننا أن نتغاضى عن التطورات المحبطة، بل والمعلقة، وبخاصة تصاعد العنف الإجرامي والسياسي وفيما بين الأعراق في المقاطعة؛ وعودة أعداد ضئيلة من صرب كوسوفو والأقليات الوطنية؛ وتصعيد المجابهة المسلحة في منطقة الأمان البرية على الحدود بين صربيا وكوسوفو.

وأعمال العنف التي ارتكبت مؤخرا، والتي أسفرت عن خسائر بالأرواح وإصابات كثيرة، تشهد على أن حالة الأمن في كوسوفو وحولها غير مرضية أبدا. وقد أيد وفد بلادي بيان رئيس مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وبيانه الصحفي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر فيما يتعلق بهذه الأحداث المفجعة. ويجب إجراء تحقيق كامل وفعال في أعمال العنف والإرهاب هذه، ويجب تقديم مرتكبيها للعدالة.

وفي هذا الصدد، تقدر بلادي جميع الجهود المشتركة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة وشرطة قوة كوسوفو لمكافحة حلقة العنف المتجددة هذه. ونؤيد بوجه خاص أعمالهما المنسقة لإنفاذ القانون من خلال آلية قوة عمل العنف السياسي وعمليات الأمن المشتركة لمكافحة الاتجار بالأسلحة غير المشروعة، ومصادرتها. ونأمل أن تستمر وحدة الشرطة الأوكرانية الخاصة، التي أكملت انتشارها في كوسوفو قبل بضعة أيام فقط، في توسيع نطاق قدرات شرطة بعثة الأمم المتحدة على الاضطلاع بالتدابير الأمنية الخاصة. ونرى أن التنظيم الجديد الذي وضعه رئيس بعثة الأمم المتحدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر، بما يسمح للمسؤولين عن إنفاذ القانون بإبعاد المثيرين للشغب عن بعض المناطق، سيكون مفيدا أيضا في ضمان أمن المقاطعة.

وفي إطار حماية جماعات الأقليات، يرحب وفد بلادي بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر لجنة مشتركة تعنى بعودة أفراد جماعتي الروما والأشكالية، مما سيساعد هؤلاء المشردين على العودة إلى ديارهم أو الاستقرار مرة أخرى في أماكن أخرى في ظل ظروف الأمن الواجبة.

ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو ستتخذان كل التدابير اللازمة في الفترة السابقة للانتخابات الصربية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، كما كان الحال أثناء انتخابات أيلول/سبتمبر في يوغوسلافيا، للحيلولة دون بروز أي تهديدات أمنية.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات حول الحالة في وادي بريسيفو، والتي كانت الموضوع الجوهري للبيان الذي

أدلى به اليوم وزير الشؤون الخارجية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. من رأينا أن الأحداث الخطيرة التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية في جنوب صربيا يجب أن تعتبر إنذارا خطيرا لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي بما يمكن أن نتوقعه في المستقبل القريب في كوسوفو، وعلى نطاق أوسع، في صربيا، ما لم تتخذ الآن تدابير إضافية لإزالة التحديات التي يواجهها الأمن حاليا.

ونثني على جهود قوة كوسوفو التي توسطت بشأن اتفاق وقف إطلاق النار بين شرطة صربيا والمقاتلين من الطائفة الألبانية، وندرك الحكمة وضبط النفس، اللذين تتحلى بهما الحكومة اليوغوسلافية في هذه الحالة. ونرى أن الأعمال الاستفزازية التي يقوم بها المقاتلون من الطائفة الألبانية والتابعون لما يسمى بجيش تحرير بريسيفو ومدفيدا وبوجانوفاك، عبر الحدود بين كوسوفو وصربيا، أصبحت سافرة بشكل متزايد. واتضح ذلك في تقرير الأمين العام، الذي يشير إلى أن الهجمات العسكرية على الشرطة الصربية يزداد حجمها وأمدها وتعقدها وعدوانيتها.

وندين الهجوم الأخير الذي وقع على الدورية المشتركة لروسيا والولايات المتحدة التابعة لقوة كوسوفو. وفي رأينا أن هذه التطورات السلبية يجب أن تتوقف على الفور. فوجود هذه الجماعات المسلحة ذاته في الحقيقة لا يشكل فقط تحديا للاستقرار في جنوب صربيا وكوسوفو ذاتهما، بل يقوض جميع الجهود المضنية التي يبذلها المجتمع الدولي سعيا وراء عملية السلام الهشة للغاية بالاستناد إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهي تعرِّض للخطر احتمالات تطبيع العلاقات بين سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وقوة كوسوفو. كما تهدد التغيرات الديمقراطية التي طرأت على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وعلى المنطقة بأسرها.

لذلك، فإننا إذ نشيد بالجهود التي تبذلها قوة كوسوفو للتخفيف من حدة الحالة في المنطقة الحدودية المتوترة بكوسوفو، نشجعها كما نشجع البعثة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير النشيطة الممكنة لكفالة الأمن على نحو ملائم لجميع سكان كوسوفو وللحيلولة دون تصدير العنف إلى جنوب صربيا.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بالبيان العام الذي أدلى به الأمين العام في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن على ثقة تامة من أنه ينبغي بأسرع ما يمكن نزع سلاح جيش تحرير بريسيفو وميدفيدا وبويانوفاك الذي يكاد يعمل علنا في منطقة الأمان البري غير الخاضعة للسيطرة، وتسريح هذا الجيش. ونرى أن ثمة حاجة ماسة إلى توثيق الحوار بين البعثة وقوة كوسوفو من ناحية، وبين الحكومة اليوغوسلافية من الناحية الأخرى، تحقيقا لهذه الأغراض.

وأحطنا علما بتعيين الأمين العام ممثله الخاص الجديد ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، السيد هانس هايكاروب. ونرجو له كل نجاح في مجابهة التحديات الكامنة في قيادة واحدة من أعقد البعثات حقا في تاريخ الأمم المتحدة. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره للجهود التي بذلها الممثل الخاص السابق، السيد برنار كوشنر.

ختاما، نعرب عن تأييدنا لمحتوى مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد اليوم.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أوجِّه الشكر للأمين العام على تقريره وللسيد العنابي، الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية.

وأعرب أيضا عن ترحيبي بحضور السيد سفيلانوفيتش، وزير الشؤون الخارجية الاتحادي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اجتماعنا هذا.

في الجلسة المفتوحة التي عقدت يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أبدينا ترحيبنا بنجاح إجراء الانتخابات في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في كوسوفو، وبالمستوى العالي للمشاركة فيها، الأمر الذي يعود الفضل فيه لأهل كوسوفو أولا وقبل كل شيء، وللمجتمع الدولي بأسره، الذي بذل قصارى جهده لكفالة أن تجرى تلك الانتخابات في مناخ سلمي.

ويعرب وفدي عن تأييده لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو في الجهود التي تبذلها لتوسيع نطاق عضوية المجلس الانتقالي لكوسوفو، وأخذها في الحسبان ما يتسم به هذا الإقليم من التنوع السياسي والديني والعرقي. كما نرحب بالتقدم الذي أحرز في إنشاء المجالس البلدية. ونعرب عن تأييدنا للممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بتعيينه ممثلين عن طوائف الأقليات في المجالس المنتخبة بالمناطق التي يعيشون فيها.

ونلاحظ مع الارتياح أن البعثة ماضية في نظرها في إصلاح الأجهزة المركزية القائمة في سياق الجهود التي تبذلها لضمان إقامة المؤسسات تعزيزا للمزيد من الحكم الذاتي. وستجري في وقت قريب صياغة القواعد التنظيمية الأولى لذلك.

وفيما يتعلق بالأمن، لا بد لنا من التسليم بأن الاشتباكات المسلحة اشتدت حدتها في منطقة الأمان البري في جنوب صربيا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر بين قوات الأمن الصربية وما يطلق عليه جيش تحرير بريسيفو وميدفيدا وبويانوفاك. وما زال وفدي يساوره قلق عميق إزاء الحالة في وادي بريسيفو، حيث يمارس الانفصاليون الألبان نشاطهم. وندين أعمال العنف التي ترتكبها هذه الجماعات المسلحة ونطالب بوقف كل أشكال العنف في تلك المنطقة. فهذه الأفعال في نظرنا لا تحتمل، بالنظر إلى ما تنطوي عليه من إمكانية زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها وإهدار التضحيات التي قدمها المجتمع الدولي من أجل أن تنعم كوسوفو بالديمقراطية والتعدد العرقي. ونحث تلك الجماعات المسلحة على الامتثال لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والاتفاق العسكري - التقني. كما نشجع البعثة وقوة كوسوفو على المضي في بذل جهودهما لوقف الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها الجماعات المسلحة، لا في كوسوفو وحدها وإنما في منطقة الأمان البري برمتها.

ونرحب بهدم الحواجز التي نصبها المتظاهرون الصرب احتجاجا على أنشطة الانفصاليين الناطقين بالألبانية في صربيا. فهذا من شأنه أن يساعد على التخفيف من حدة التوترات وزيادة فرص التفاوض إلى الحد الأمثل. ومن دواعي أسفنا أن الأقليات كانت هدفا للتهديدات وأعمال التخويف والعنف في كوسوفو. وفي هذا الصدد نعرب عن تأييدنا للتدابير الأمنية الخاصة التي اضطلعت بها البعثة وقوة كوسوفو لقمع هذا النشاط غير المشروع.

وفيما يتعلق بالقانون، يعرب وفدي عن ترحيبه بالجهود التي تبذلها البعثة وإدارة العدل التابعة لها من أجل إنشاء نظام قضائي يُعتمد عليه ولضمان سيادة القانون. ونحن مهتمون بمصير المحتجزين الكوسوفيين في السجون الصربية واختفاء الأفراد. ولا بد من إيجاد حل عاجل لهذه المشكلة المؤلمة.

وعلى الصعيد الإنساني، نؤيد السياسة التي تنتهجها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل حماية الأقليات. ويجب توجيه اهتمام خاص للفئات الضعيفة.

ويعرب بلدي عن تأييده غير المشروط لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ويرى ضرورة تسوية المسألة الجوهرية المتمثلة في وضع الإقليم من خلال التعاون والتفاوض.

ختاما، نعرب عن تقديرنا للسيد برنار كوشنر، الرئيس السابق للبعثة، على الأعمال التي اضطلع بها في كوسوفو. وأُعرب لخلفه، السيد هانس هايكروب، عن دعم وفدي الكامل.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود باسم كندا أن أثني على تعيين السيد هانس هايكروب ممثلا خاصا للأمين العام في كوسوفو. وقد أرسى السيد كوشنر أساسا متينا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو. ولا شك لدينا في أن السيد هايكروب سيحسن الاستفادة على نحو ممتاز من هذا الإرث البالغ الأهمية، وسيواصل قيادة كوسوفو صوب المزيد من الديمقراطية والأمن والرخاء.

(تكلم بالانكليزية)

ونوجه الشكر أيضا للسيد العنابي على إحاطته الإعلامية الجيدة، كالعهد به، فيما يتعلق بهذه المسألة وغيرها. ونرحب بوجود وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سفيلانوفيتش، وقد أصغينا باهتمام للنقاط التي أبداها لنا في بيانه.

فيما يتعلق بالحالة في وادي بريسيفو، تظل كندا تشعر بالقلق الشديد من جراء زعزعة الاستقرار التي يحتمل أن تترتب على العنف المرتكب من جانب جماعة هامشية من المتطرفين المسلحين. ونؤيد البيان الرئاسي الذي تقرر إصداره اليوم في هذا الشأن تأييدا كاملا. كما نؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي حتى الآن لخفض حدة التوتر، من خلال إحكام قوة كوسوفو سيطرتها، على سبيل المثال، على الحدود الإدارية الفاصلة بين كوسوفو وصربيا، بما فيها الجهود المبذولة لوقف نقل المجندين والإمدادات والأسلحة إلى داخل وادي بريسيفوز وندين أيضا الهجوم الذي وقع مؤخرا على الدورية المشتركة التابعة لقوة كوسوفو، وبصورة أعم كل أشكال العنف في هذه المنطقة. ونأمل أن يساعد حزم القوة على الحد من ذلك العنف.

يتسم الحوار السياسي المستمر بين البعثة والسلطات اليوغوسلافية والصربية بأهمية حاسمة، سواء بالنسبة للمسائل التي تمس وادي بريسيفو أو المسائل الأخرى التي تؤثر على كوسوفو، من قبيل مشكلة الألبان الكوسوفيين المحتجزين في السجون الصربية. وتقدر كندا العمل الذي تؤديه المنظمات الدولية في وادي بريسيفو، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي ساعدت على إعادة اللاجئين إلى الإقليم. وقد كان لوجود المراقبين الدوليين أثر هام في تحقيق الاستقرار.

ونشيد أيضا باعتدال الحكومتين اليوغوسلافية والصربية في رد فعلهما لأعمال العنف المرتكبة في جنوب صربيا. فقد تقيدت وحدات الجيش اليوغوسلافي والشرطة الصربية بشروط الاتفاق العسكري التقني وتجنبت أي تصعيد للعنف. ونشجع يوغوسلافيا على مواصلة تعاونها مع المجتمع الدولي ونحث زعماء الألبان الكوسوفيين على القيام بواجبهم في منع تقديم الدعم للجماعات المسلحة.

وبمجرد الانتهاء من الانتخابات التي ستعقد في صربيا يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، ينبغي أن يدرس المجتمع الدولي الخيارات المتاحة لزيادة التعاون لأغراض الأمن في وادي بريسيفو. وبالاشتراك البناء من جانب حكومة ديمقراطية في بلغراد، ومن جانب الزعماء الألبان المعتدلين والمجتمع الدولي، يمكن أن نتطلع جميعا إلى المستقبل بشيء من الأمل في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

وأود في البداية أن أرحب بوزير الشؤون الخارجية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السيد غوران سفيلانوفيتش،

وأن أشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة (S/2000/1196). كما أشكر السيد العنابي على عرضه لذلك التقرير.

إن تغيير قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذي سيجري في كانون الأول/يناير ٢٠٠١ يتيح فرصة طيبة لإجراء تقييم محايد لإنجازات البعثة وإخفاقاتها، كما يحدد السبل والوسائل لتصحيح الأخطاء التي سمح رئيس البعثة السابق بحدوثها. وتشمل أنشطة البعثة الأساسية التنفيذ المتسق للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) برمته؛ ولا ينبغي أن تسمح بإجراء أي تعديل في هذه المساعي، مهما كانت الذرائع.

وليس سرا، أن قرار مجلس الأمن، يجري تنفيذه جزئيا وعلى نحو غير مرض، كما حدث في الماضي، على الرغم من الجهود المبذولة من جانب الوجود الدولي. ونرى في هذا الصدد، أنه من الضروري للغاية أن يكفل مجلس الأمن والأمين العام وجود رقابة أكثر إحكاما على أنشطة البعثة. فالوضع لا يمكن احتماله بأي حال من الأحوال؛ وغالبا ما كانت خطط قيادة البعثة، بما فيها الخطط المتعلقة بمسائل أساسية، تبلغ إلى مجلس الأمن وإلى أعضائه وإلى عضوية الأمم المتحدة بأسرها عن طريق وسائط الإعلام وحدها.

ومن المحتم أن يُقام على وجه السرعة تعاون بناء بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبين قوة كوسوفو، والسلطات اليوغوسلافية بشأن جميع المسائل المتصلة بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وإنني أتكلم هنا، ضمن جملة أمور، عن تسوية مسألة مركز الوجود الدولي من خلال التوقيع على اتفاقات مماثلة مع بلغراد توفر شروطا لعودة اللاجئين والمشردين إلى المنطقة، وتضع جدولا زمنيا وشروطا لعودة الأفراد العسكريين اليوغوسلاف وأفراد الشرطة الصرب إلى كوسوفو. وأخيرا فإننا بحاجة لأن نبدأ على الأقل في عملية سياسية من شأنها أن تؤدي في المستقبل المنظور إلى التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة كوسوفو.

ولا يجوز أن يترك تحديد صيغة مركز كوسوفو السياسي في المستقبل لكي تقررها فرقة عمل ترأسها البعثة نصبت نفسها بنفسها و لم تُخول بأي ولاية من أي نوع من قِبل مجلس الأمن للقيام بمثل هذا النشاط. وعلى الرغم من طلباتنا المتكررة، ظل مجلس الأمن غير مدرك لما تقوم به فرقة العمل. وينبغي للرئيس الجديد لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد هانز هاكمب، الذي نتمنى له النجاح والتوفيق، أن يستوعب الدرس المستفاد من تاريخ سلفه الذي لم يحالفه التوفيق – عندما تضامنت البعثة مع المشاعر الانفصالية لزعماء ألبان كوسوفو. إن الوجود الدولي المتوازن والمتسم بموقف مبدئي هو وحده القادر على وقف موجة الانفصاليين المتطرفين المتصاعدة، سواء في كوسوفو أو في أجزاء أخرى من صربيا، بما في ذلك وادي بريسيفو.

وفي رأينا أنه ينبغي لرئاسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أن تتخذ بالتعاون مع قوة كوسوفو تدابير من أجل استكمال عملية نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو، بدلا من مجرد استكمالها على الورق؛ وينبغي لهذه التدابير أن تجعل من المستحيل على هياكل جيش تحرير كوسوفو السابقة أن تؤثر تأثيرا فعالا على الحالة السياسية، وينبغي أن تمنع التدفق غير المشروع للأسلحة إلى تلك الهياكل. وهذه التدابير التي تتخذها البعثة وقوة كوسوفو ستكون الشرط الأساسي المسبق لضمان سلامة الأقليات في كوسوفو وتهيئة الظروف الضرورية لعودة اللاجئين والمشردين.

ولن يكون من الممكن صياغة حدود للحكم الذاتي لكوسوفو في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باشتراك بلغراد المباشر، إلا بعد أن تصبح عملية عودة اللاجئين

والمشردين عملية لا يمكن الرجوع عنها. عندها سيكون من الممكن علاج مشكلة الإعداد للانتخابات العامة. ونحن على اقتناع بأن على المجلس أن يقرر الإطار الزمني لمثل هذه الانتخابات وهو يأخذ في الاعتبار جميع هذه العناصر.

إن فرض انتخابات عامة في وقت مبكر – الأمر الذي كانت القيادة السابقة للبعثة تحاول أن تفعله – لن يؤدي إلا إلى تعزيز الطابع الأحادي العرقي لكوسوفو، وإثارة المشاعر القومية في المناطق ذات الكثافة السكانية الألبانية العالية في جنوبي صربيا وتفاقم الأزمة في منطقة الأمان البرية في وادي بريسيفو. وكل ذلك يهدد بفورة جديدة من التوتر في منطقة البلقان. وتتطلب الضرورة الملحة القضاء على الآثار الناجمة عن الأعمال الاستفزازية التي يقوم بها الانفصاليون الألبان في منطقة الأمان البرية، ومنع استئنافها، كما طُلب في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/35).

وقد اتخذت قوة كوسوفو خطوات ملموسة لإحباط الهجمات الاستفزازية من جانب المقاتلين الألبان في المنطقة، ولكن من الواضح أن هذا ليس كافيا. وإنني أذكر بالإعلان الصادر عن حكومتي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا بشأن مبادئ للدفاع عن المصالح الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بتصعيد الإرهاب الألباني في كوسوفو وفي منطقة الأمان البرية. ولا بد لنا من أن ندرس مليا اتخاذ تدابير من أجل انسحاب الإرهابيين الألبان الذين يمارسون نشاطهم دون عقاب في منطقة الأمان البرية واعتقالهم ونزع سلاحهم على وجه الاستعجال.

وينبغي للبعثة ولقوة كوسوفو أن يكفلا اضطلاع اللجنة التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المعنية بالمسائل المتعلقة بكوسوفو وميتوهيا بعملها في أمان ودون تدخل. ويجب تهيئة ظروف مواتية لإجراء انتخابات للبرلمان الصربي في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر في كوسوفو. وأملنا أن تتخذ بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو التدابير الضرورية على النحو المبين في تقرير الأمين العام، لضمان الأمن بهدف إحباط محاولات ألبان كوسوفو المتطرفين استغلال هذه الانتخابات لزعزعة الحالة في المنطقة.

كما لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق بشأن بعض التقارير وبشأن بيانات لبعض زعماء ألبان كوسوفو الذين يعتبرون معتدلين. وأنا أفكر هنا، ضمن جملة أمور، في الحديث الذي أدلى به إبراهيم رغوفا إلى أسبوعية ”دير شبيغل“ والذي قال فيه إن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تعمل بالفعل ”كجيش سري للألبان“ في كوسوفو. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قال السيد رغوفا إن البعثة سيكون في إمكانها لزمن طويل مقبل أن

”تظل باقية في الإقليم لتقديم المساعدة أثناء مرحلة الانتقال إلى الاستقلال، ولكن مع تخفيض عدد موظفيها“.

ومن الواضح أن هذه التصريحات تتعارض مع قرارات المجتمع الدولي، وينبغي أن تقابل بالرد المناسب من جانب الوجود الدولي.

ولا بد لمجلس الأمن أن يعمل على إكمال عملية إعادة إدماج جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المجتمع العالمي كعضو كامل العضوية على وجه السرعة. وسيشكل ذلك الإدماج دعما حقيقيا لجهود القيادة الجديدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الرامية إلى تحقيق الديمقراطية والإصلاح في المجتمع اليوغوسلافي على أساس سيادة يوغوسلافيا وسلامتها الإقليمية واحترام حقوق جميع الشعوب التي تعيش فيها، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وينبغي أن يكون بيان رئيس مجلس الأمن، الذي نتوقع إصداره بعد قليل، خطوة عملية نحو تسوية هذه المسائل.

وأستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في القائمة. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.